الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-26

الشروق

ترشيحات للاستفادة من العطلة مدفوعة الأجر

شلل في الإدارات بسبب ترشح أغلب الموظفين ببرج باجي مختار

محمد الجزولي

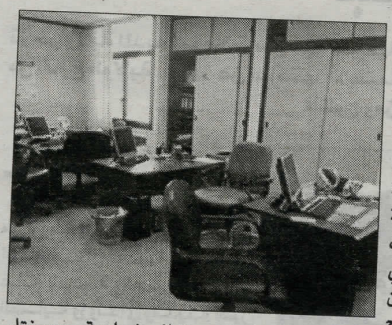

تسبب ترشح أغلب الموظفين بالإدارات العمومية بولاية برج باجي مختار في عرقلة سير مصالح المواطنين، وشل مختلف المصالح الإدارية الهامة كالحالة المدنية والبريد والمستشفيات، حيث تسبب هذا المشكل في تدني الخدمات الإدارية، وزاد من معاناة المواطنين لاستخراج وثائقهم الإدارية من خلال التردد اليومي على مقرات ومؤسسات عمومية خاوية على عروشها بهذه الولاية الحدودية الهامة.

أبرقت السلطة المستقلة للانتخابات أسماء المترشحين في الانتخابات المحلية إلى مؤسساتهم الأصلية لإحالتهم على عطلة إجبارية بداية من 4 نوفمبر القادم، وهو موعد انطلاق الحملة الانتخابية، وفق ما ينص عليه قانون الانتخابات، إحالة جميع الموظفين المترشحين في عطلة إجبارية، تفاديا لاستغلال مؤسسات الدولة للترويج للحملة الانتخابية، وانطلاق المنافسة الانتخابية بالتساوي بين جميع المترشحين.

ودخلت المنافسة في ولاية برج باجي مختار خمس قوائم في بلدية برج مختار وقائمتين ببلدية تمياوين، وثلاث قوائم متنافسة على مقاعد المجلس الولائي، أغلب ممن ترشح ضمن قوائمها يبحثون عن عطلة مدفوعة الأجر طيلة أيام الحملة الانتخابية، باعتبارهم وافدين إليها للعمل من الولايات المجاورة، فكانت الانتخابات بمثابة الفرصة التي تسمح لهم بقضاء أيام مع عائلاتهم.

وفي سياق متصل احتفل المترشحون الذين قبلت ملفاتهم، بعد نجاتهم من غربال السلطة المستقلة للانتخابات، في صورة تعكس حجم هاجس الخوف والرعب الذي تملك المترشحين في القوائم، ممن أودعوا ملفاتهم لدى السلطة للترشح للاستحقاق المحلي الهام.

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

نحو تغير الخارطة السياسية في المجالس الشعبية

"الغربال" يطيح بعشرات الأمير..وثلث المترشحين جامعيين

يبدو أن غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كان حازما وصارما هذه المرة بمناسبة المحليات المزمع عقدها نهاية نوفمبر القادم، حيث أسقط العديد من المترشحين، لينتج عن ذلك عدد أقل من القوائم المقرر أن تتسابق لنيل مقاعد بالمجالس المحلية البلدية والولائية.

هذا النهج الذي مضت فيه السلطات بمناسبة التشريعيات الماضية بوضع قانون حازم وصارم منع تسرب الممارسات القديمة وتسلطها و نتج عنه زبدة المناضلين ولم يكن له مكان للمال الفاسد وشراء الذم ، تستمر في تجسيده لضمان استكمال بناء مؤسسات الدولة في ظل برنامج رئيس الجمهورية والساعي لتجسيد جزائر جديدة.

ونددت عديد الأحزاب التي أقبلت على إيداع ملفاتها لدى المندوبيات السلطة للمحليات القادمة بالعدد الكبير للتوقيعات المطلوب في إطار القانون من أجل ولوج هذه المحليات .

سواء كانت أحزاب موالاة أو معارضة، فقد أكدت أن عدد التوقيعات المطلوبة لولوج هذه الانتخابات في ثمان وخمسين ولاية الذي يصل إلى 800 ألف توقيع، وهو رقم تعجيزي ، وحتى العديد من التشكيلات السياسية الكبيرة في الساحة لجأت إلى الانسحاب من السباق ورمي المنشفة .

وكشفت مصادر من بيت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعد دراسة القوائم المرشحة للمحليات القادمة، أن موعد المحليات سيعرف مشاركة نوعية تعكس أهميتها وأهمية مؤسسة البلدية والولاية في البناء المجتمعي، والتي تحتاج إلى كفاءات فعلية تساهم في البناء والتشييد.

وأكدت ذات المصادر أن القوائم حوت عددا كبير امن الجامعيين من أساتذة و عاملين في القطاع الإعلاميين وشتى المجالات ، وصل إلى ثلث العدد الإجمالي من القوائم المشاركة .

وكعادتها وسيرا على نهج مؤسسات الدولة قامت السلطة الوطنية للانتخابات وفي سبيل الحرص الكبير على نزاهة الانتخابات القادمة من بداية العملية على الوقوف كجدار عازل امام تسرب من يملكون حتى شبهة الفساد ..فلا مكان لهؤلاء في الجزائر الجديدة و لا يمكن أن يسهم هؤلاء في بنائها.

ومن جهة اخرى لم يكن السبيل ممكنا لترشح عدد كبير من الأمير السابقين ما يمكن ان يفسح المجال لكفاءات جديدة ومنح الفرص للشباب لتمكينهم من ابراز قدراتهم في التسيير المحلي والولائي وحل مشاكل المواطنين وانشغالاتهم اليومية .

ومن المتوقع ان تعرف الخارطة السياسية في المجالس الشعبية الولائية والبلدية تغيرا في موازينها و مراتبها، وهذا بالاستناد على المعطيات التي يرى الكثير من المتتبعين أنها ستلعب دورا كبير في ذلك، ومنها خسارة جبهة التحرير الوطني للكثير من القوائم وعديد الأحزاب الأخرى، بالإضافة إلى المعايير التي يعتمد عليها على المستوى المحلي وطرق اختيار المرشحين كي يكونوا على رأس البلدية او الولاية التي تختلف بتاتا عن الانتخابات التشريعية، ما يمنح فرص للكثيرين لقلب الموازين وينتظر من المحليات القادمة ان تفرز منتخبين محليين قادرين على حل مشاكل المواطنين بالدرجة الاولى والإسهام في التنمية المحلية والرفع من فرص الولايات في كافة المجالات، بغرض بناء مؤسسات دولة في مستوى التطلعات، حيث يرى الكثير من المتتبعين وحتى المواطنين الذين ينوون الانتخاب أن التشكيلة السياسية أو القائمة الانتخابية التي ينتمي إليها رئيس البلدية الجديد أو الوالي المنتدب لا تهم بقدر ما يهم المشاريع التي سيأتي بها والإضافة التي سيقدمها مستقبلا.

وسيم بن سعيد

محليات 27 نوفمبر

20 ملف ترشح ينتظر غربال مجلس الدولة

• السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تستأنف قرار قبول المحكمة الإدارية لـ 10 طعون

آمال.ع

أكد الدكتور طيبي عيسى، المكلف بالإعلام بالمندوبية الولائية للسلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، أن السلطة بصدد انتظار فصل مجلس الدولة في 20 ملفا خاصا بمترشحين للاستحقاقات المحلية المقبلة، رفضتهم المندوبية بسبب متابعاتهم القضائية في قضايا فساد، غير أن المحكمة الإدارية أكدت عدم وجود مانع من ترشح 10 منهم، وهو ما دفع بالسلطة إلى الاستئناف بالجزائر العاصمة، من أجل غربلة هذه الملفات لإضفاء الشفافية على العملية الانتخابية الهامة المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر القادم.

وأشار الدكتور طيبي عيسى، في تصريح لـ«الجمهورية»، إلى أن هناك 10 مرشحين رفضتهم المحكمة الادارية قاموا بالطعن من جديد في القرار، لدى مجلس الدولة باعتبار أن القانون يسمح للسلطة والمرشحين على حد سواء بالاستئناف، وصرح نفس المسؤول بأن هناك ملفات أخرى تم قبولها تبعا لقرار المحكمة الادارية.

وفيما يتعلق باستخلاف المرشحين الذين رفضت ملفاتهم نهائيا أوضح المتحدث بأن الاستخلاف جار وتم تحديد آخر أجل له يوم 27 أكتوبر الجاري، أي يوم غد خاصة وأن الحملة الانتخابية ستنطلق يوم 3 نوفمبر القادم. وما تجدر الإشارة إليه هو أن المندوبية الولائية للسلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات بوهران رفضت 103 ملفات لمترشحي الاستحقاقات المحلية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر القادم من بينهم 23 مرشحا للمجلس الشعبي الولائي و80 آخر بالبلديات وهذا لعدة أسباب تتعلق بعدم استيفاء الملفات للوثائق المطلوبة، ومنها بطاقة الخدمة الوطنية إضافة إلى أخرى موضوعية خاصة بمتابعات قضائية لأشخاص تورطوا في قضايا فساد وفي نهب المال العام من بينهم منتخبون سابقون.

وأكد المكلف بالإعلام على مستوى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، بأن هذا الاجراء جاء في إطار الغربلة التي قامت بها المندوبية الولائية، لملفات جميع الأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي تم إيداعها على مستوى السلطة لضمان نزاهة الانتخابات القادمة، والتي تعتبر جد هامة بالنسبة لولاية وهران وللتنمية المحلية، وأشار إلى أن مصالحه أحصت إيداع 108 قوائم للترشح في الانتخابات من بينها 88 قائمة حزبية و20 قائمة أحرار، ستدخل غمار المنافسة على المجالس البلدية منها قائمة تكتلات ستشارك بـ 10 بلديات تضمنت أسماء سبق لها الترشح في الانتخابات التشريعية المنصرمة .